ثروتنا البحرية..

من يضع حدا لفصولها المتفاقمة
قضية الصيادين في اريتريا.. معاناة تتوالد

> ليسوا مجرمي حرب ولا هم من المتهمين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو من الارهابيين الذين يهددون الأمن والسلم الدوليين حتى يتعرضوا لكل أنواع البطش والتنكيل في معتقلات جيراننا في اريتريا، إنهم صيادون تقليديون وقعوا بصورة أو بأخرى في قبضة البعيد الذي لا يرحم في ظل غفلة القريب المنشغل عنهم وعن معاناتهم بأمور وقضايا أخرى.

تحقيق/ حمدي دوبلة

أعداد المحتجزين غير دقيقة

> مئات الصيادين اليمنيين المحتجزين لدى سلطات دولة اريتريا باتوا يواجهون أشكالا شتى من الانتهاكات الإنسانية دون أن تلامس صرخاتهم واستغاثاتهم آذان مسؤولينا وإذا بالجار المنتقم يستغل هذه الغفلة ليوغل في ممارساته العدوانية الانتقامية بحق هؤلاء البسطاء.

أعداد المحتجزين المسجلين رسميا لدى الاتحاد التعاوني السمكي الذي باشر في تسجيل البلاغات منذ العام2006م فقط تزيد عن 300صياد وفقا لعضو الهيئة التنفيذية للاتحاد سالم عليان وقرابة400 محتجز وفقا لتقرير لجنة الزراعة والثروة السمكية بمجلس النواب.

ويؤكد الصيادون بأن هذه الأرقام غير دقيقة وأن المحتجزين الفعليين في سجون اريتريا يزيد عن ذلك بكثير.

ويقول عبده علي زياد وهو صاحب قارب صيد متوسط الحجم بأن كثيرا من الصيادين قد فقدوا الثقة نهائيا في جدوى إبلاغ الجهات الرسمية عن حوادث احتجازهم من قبل زوارق البحرية الاريترية التي تمارس هواياتها في اعتقال الصيادين اليمنيين صباحا ومساء وحتى في اعماق المياه الاقليمية اليمنية.

ويضيف زياد الذي تعرض للاحتجاز سابقا بأن حوادث الاحتجاز التي يتعرض لها الصيادون تحدث بشكل شبه يومي تقريبا ولذلك فإن الحديث عن 400 معتقل من الصيادين وفقا لزياد مخفف بشكل كبير.

هذه الحقيقة يؤكدها الاتحاد السمكي، فهناك كما يقول محمد عوض سعيد عضو الهيئة التنفيذية للاتحاد كثير من الصيادين لا يبلغون عن احتجازهم أو اعتقال أقاربهم للجهات الرسمية بعد أن فقدوا الثقة في جدوى هذه البلاغات مع الفشل الذريع والتقاعس المريب الذي تبديه جهات الاختصاص في متابعة أوضاع المعتقلين والعمل على تأمين الافراج عنهم.

بطش وتنكيل

> الصيادون المحتجزون في معتقلات وسجون عصب وأسمرة يتعرضون لأقسى أنواع التعذيب وفقا لشهادات صيادين تم الافراج عنهم مؤخرا ووفقاً لتقرير اللجنة البرلمانية الذي قدمته إلى مجلس النواب قبل أيام فإن أكثر من 396 محتجزا يمارس ضدهم أقسى أنواع التعذيب والمهام الشاقة.

ويشير التقرير الذي تم إعداده إثر الزيارة الميدانية للجنة الزراعة والري والثروة السمكية بالبرلمان إلى أن الجهات الرسمية اليمنية المختصة لا تقوم بواجباتها إزاء ما يتعرضون له، ناهيك عن العمل لمتابعة أوضاعهم والافراج عنهم مع القوارب اليمنية المصادرة من قبل السلطات الاريترية والتي تزيد عن 860 قاربا بعضها يعود إلى العام1997 م إثر أحداث احتلال اريتريا لجزيرة حنيش اليمنية حسب ما يؤكده سالم عليان المسؤول بالاتحاد السمكي.

ويبين تقرير اللجنة البرلمانية بأن هناك عدداً كبيراً من الصيادين اليمنيين في السجون الاريترية منذ عدة سنوات يمارس ضدهم كل أنواع التعذيب والاشغال الشاقة بالإضافة إلى وجود عدد آخر منهم في سجون عدد من دول الجوار البحري مثل السودان والصومال وعمان والسعودية، فضلا عن وجود عدد آخر من المفقودين ممن لا يعلم أحد عنهم شيئا.

مهام شاقة

> شهدت اريتريا نهضة عمرانية كبيرة في بناء الهناجر العسكرية وشق الطرقات، هكذا يقول الصياد محمد عبده معروف الذي تم الإفراج عنه بعد أن دخل في حالة غيبوبة بفعل الأعمال الشاقة التي تؤكل للمحتجزين، ويضيف بعد أن استعاد حياته بأعجوبة في أحد مستشفيات الحديدة قبل أسابيع بأن مئات المحتجزين من الصيادين يعملون أكثر من 15 ساعة يوميا في تكسير الأحجار ونقلها لمسافات كبيرة لبناء هناجر عسكرية وذلك تحت التهديد بالسلاح والضرب بالهروات لكل من تفتر قوته لذلك فإنه قد تم بناء أعداد كبيرة من تلك الهناجر إضافة إلى شق وتعبير الطرقات الجبلية.

ويشير الصياد معروف وهو من أبناء قرية الدمنة بمديرية حيس بأن الصيادين هناك يضطرون إلى شرب المياه من براميل تحتوي بقايا مواد نفطية كما لا يجدون من الطعام غير »القشرة« المخصصة للبهائم وهي الوجبة الوحيدة التي يوفرها السجانون للمعتقلين طيلة اليوم قبل أن يتم نقل الصيادين عند حلول الظلام إلى منطقة ساحلية بركانية تم اختيارها بعناية لتعذيب المحتجزين الذين يضطرون إلى افتراش الحصى الحار لذلك الساحل البركاني دون أية فراش أو بطانيات،ويضيف بأن هذه التجاوزات والانتهاكات ما هي إلا الشيء اليسير من العمل الإجرامي الذي يتعرض له آخرون ممن يتم نقلهم إلى معتقلات عسكرية سرية خارج ميناء عصب.

انتظار الفرج

> وما يزال المئات من المحتجزين ومعهم الآلاف من أسرهم وذويهم في اليمن في انتظار الفرج القريب، وارتفعت نسبة الأمل في نفوس أهالي هؤلاء المعتقلين مع الأنباء التي تناهت إلى أسماعهم مؤخرا بتشكيل لجنة وزارية من قبل الحكومة لمتابعة المحتجزين والإفراج عنهم، ويقول فتيني حيدر زهير بأن شقيقه طارق الذي غادر في رحلة برية عقب زواجه بأسابيع وغاب أثره في البحر وسط أنباء مؤكدة عن اعتقاله في سجن عسكري في عصب وذلك منذ أكثر من عامين..

وتبقى قضية المحتجزين اليمنيين في ارتيريا وغيرها من دول الجوار البحري معاناة تتوالد وجروح إنسانية متفاقمة لا شك تبقى مسئولية إنهائها ووضع حد لفصولها بأيدي الحكومة وولي الأمر في هذه البلاد التي تظل كرامتها ومكانتها مرهونة بمدى احترامها وحرصها على حماية وسلامة مواطنيها أينما كانوا.

إلغاء اتفاقيات الاصطياد .... حماية لثروتنا المائية

لقي قرار رئيس الجمهورية بإلغاء اتفاقيات الاصطياد ترحيباً كبيراً وإجماعاً واسعاً على أهميته في ضبط العبث والفوضى الحاصلة في هذا القطاع الاقتصادي الحيوي.

ويرى خبراء أنه قرار صائب وجاء في الوقت المناسب لكن على وزارة الثروة السمكية كوزارة مختصة توضيح من يستهدف القرار هل هي القوارب الوطنية أو الأجنبية أو القوارب التي يستأجرها بعض المستثمرين وتحديد نوعية المخالفات التي يجب ضبطها.

ولا يمثل القطاع السمكي أكثر من 1% من الناتج القومي ، حيث لا توجد رؤية واضحة في توظيف القطاع السمكي بشكل امثل في المنظومة الاقتصادية والتنموية والقطاعية ووقف ما تتعرض له هذه الثروة من هدر وعبث يبدد مبالغ هائلة يمكن أن تستفيد منها الدولة.

تحقيق / محمد راجح

بحسب مستشار وزير الثروة السمكية الدكتور عادل الغوري فإن القرار الخاص بإلغاء اتفاقيات الاصطياد قرار صائب على الرغم من أن الصيد التجاري قد تم توقيفه منذ سنوات.

ويوضح أن الأحداث التي حصلت بالحديدة ليس لها أي مبرر لأن من قادوا هذه الأحداث المعروفة باسم الحراك التهامي يعرفون من هو المخالف في الصيد من قبل السفن الأجنبية بما فيها المصرية.

ويشدد الدكتور عادل على أن القرار مناسب خصوصا في الوقت حفاظا على الاستقرار الاجتماعي ، وإلا ماذا تسمي وصول قوارب ويتم تحديدها والإمساك فقط بالقوارب التي لديها تصاريح قانونية وقوارب أخرى تصطاد بدون رقيب أو حسيب وهنا الخطأ الذي يجب التنبه له .

ويشير إلى أن هذه القضية لا تمثل أي مشكلة وفقا للقانون،البعض لديهم مصالح واخذ نسبة الدولة المحددة بحوالي 3% وحرمان الدولة من حوالي 4 مليارات ريال .

ويؤكد أن هذه المخالفات تتسبب بهدر هذا المبلغ وهو مبلغ كبير الدولة محرومة منه.

ويوضح الدكتور الغوري أن المنطقة المخصصة للصيد التجاري غير مستغلة للصيد التقليدي وبالتالي الدولة مطالبة باستغلال هذه الثروة ولهذا فإن المنطقة غير المستغلة تتجاوز الـ12 ميلا، أما مسألة الذهاب لدول الجوار للاصطياد فهذه مخالفة لأنه ليس لدينا أي اتفاقيات مع دول الجوار في عملية الاصطياد في المياه المجاورة .

عدم وضوح

يرى علي الحبشي رئيس جمعية منتجي ومصدري الأسماك عدم وجود وضوح حتى الآن في القرار الخاص بإلغاء اتفاقيات الصيد ،هل المعني بالأمر القوارب الوطنية أو الأجنبية.

ويضيف : إذا كان القصد الأسطول الوطني فهذا الأمر سيعرض القطاع الخاص لخسائر باهظة ولاستنزاف كبير ولهذا لا يعتقد الحبشي كما يقول ان المقصود بالقرار الشركات الوطنية لأن قانون الصيد رقم 2 يشجعها على الاصطياد.

ويشير الحبشي إلى أن القوارب الأجنبية قد تكون هي المعنية بالقرار لأن القوارب المحلية ليس لديها أي خيار إلا الاصطياد في المياه المحلية.

طبقاً للحبشي فإن القضية تحتاج لدراسة من كافة الجوانب ويجب أن يتولى مركز البحوث السمكي هذا الموضوع لأن هناك لغطاً كبيراً في هذا الجانب، والمسألة تقتضي تحديد المخالفات التي ترتكبها القوارب أو السفن ونوعيتها وكيفية التعامل معها.

لكن إذا كانت تتم وفقاً للقوانين المتبعة والكلام لا يزال للحبشي فهذا راجع لمركز البحوث لتحديد ذلك بحسب الإجراءات المتبعة.

ويقول إن بعض المستثمرين مع الأسف الشديد يستأجرون بعض القوارب الأجنبية وفق نظام معين لكن بالنسبة للقوارب المخالفة هذه مسألة راجعة لقوات خفر السواحل في ضبطها .

وبخصوص موضوع الهدر والعبث الذي تتعرض له هذه الثروة الوطنية يوضح عدم وجود فوضى أو نهب ممنهج لأن عدد القوارب التي تصطاد في اليمن عدد ضئيل للغاية مقارنة بما هو معمول في دول أخرى ، ربما قد يكون هناك نهب في أعالي البحار، أما داخل المياه اليمنية ليس هناك ما يؤكد ذلك ،لكن قد يكون هناك هدر مرتبط بعملية الصيد التقليدي ،ويؤكد أنه لا تزال 95% من إنتاج اليمن من عملية الاصطياد التقليدية البدائية ولهذا لابد أن يكون هناك ضوابط في هذا المجال.

رؤية غامضة

لا يمثل القطاع السمكي أكثر من 1% من الناتج القومي ، حيث لا توجد رؤية واضحة في توظيف القطاع السمكي بشكل أمثل في المنظومة الاقتصادية ، الأمر الذي يتطلب بحسب خبراء مراجعة السياسات الحكومية الاقتصادية والتنموية والقطاعية.

ويرى خبراء أن عملية الهدر فيها لغط كبير لأن اليمن لا تزال تنتج نسبة ضئيلة من الثروة الموجودة حاليا ، مثلا اليمن تنتج فقط 20% مما ينتجه بلد مثل المغرب أو موريتانيا،كما أن القطاع السمكي في بلادنا مع الأسف الشديد لم تلتفت إليه الدولة على الإطلاق ليكون قطاعاً فاعلاً ومؤثراً في منظومة الاقتصاد اليمني.

ويدعو الخبراء إلى ضرورة وضع سياسات وخطط ورؤية ،وكذا لابد أن تقترب الدولة من هذا القطاع ، لا يعقل أن تظل صادراتنا لـ 2600 كيلو متر عند 1% من الناتج القومي .

مؤكدين أن السبب في ذلك عدم الاعتراف بأهمية القطاع السمكي ،حيث لا يوجد قراءة للمخزون السمكي منذ 30 عاما، ولم يتم تخصيص إمكانيات حكومية لدراسة المخزون ومعرفة كم لدينا من هذه الثروة ،لأنه لا يمكن وضع خطط للنهوض الاقتصادي بهذا القطاع بدون معرفة كم لدى البلد من مخزون لهذه الثروة ،بالإضافة إلى ضعف بعض القوانين مثل قانون الصيد الذي لا يخدم وجود بيئة استثماريه ناجحة .

الصيد الصناعي .. أين المشكلة؟

إعداد/ أحمد الطيار

البداية

حسب سجلات منظمة الفاو يمتلك اليمن سجلا إيجابيا في استغلال الثروة البحرية منذ العام 1950م وتعكس الأعداد المسجلة منذ ذلك الوقت الارتفاع الإيجابي في الحجم بالطن و القيمة بالدولار وتشمل الأنواع التي يتم اصطيادها في البحر العربي و خليج عدن التونا وبونيتو والخرمان والرنجة والسردين والانشوفي لكن ذلك الاستغلال لم يكن بطرق الاستثمار التجاري بل يأتي من الصيد التقليدي والذي يقوم به الصيادون اليمنيون بجهودهم وإمكانياتهم التقليدية البدائية الأمر الذي يكشف ضعف طرق الاستغلال التجاري الاستثماري والحصول على عوائد مجزية تنفع البلد .

الترخيص للصيد التجاري

على الرغم من بذل وزارة الثروة السمكية جهودا واتخاذها خطوات عديدة لتنظيم نشاط الصيد التجاري منذ العام 1995م بهدف استغلال الثروة البحرية فإنها ومنذ خمس سنوات توقفت عن منح أي تراخيص للمستثمرين الدوليين بالاصطياد في مياهها على بعد اقل من 16 ميلا بحريا وهذا أسهم من جهة في خفض إيراداتها القومية ومن جهة أخرى كانت الآمال أن تسمح هذه الخطوات في تنمية قدرات الصيد التقليدي الوطني لتكثيف جهوده وتعزيز الإنتاج بطرق حديثة ،إلا أن هذا وذاك لم يتحقق فالإنتاج الوطني من الصيد التقليدي يتناقص عاما بعد آخر وفرص الاستثمار أمام الشركات الدولية باتت متضائلة وهذا ما يجعل مكانة اليمن كدولة رائدة في الثروة البحرية مثار جدل خصوصا مع تفاقم مشاكل الصيادين وتعدد شكاواهم من قيام سفن اصطياد أجنبية بعضها غير معروف الهوية من عمليات جرف وانتهاك للمخزون السمكي وإفساد الثروة البحرية في البحر اليمني وهو ما جعل القيادة السياسية تبادر بالتوجيه للحكومة بإلغاء اتفاقيات الاستثمار السمكي في البحر الأحمر الأسبوع الماضي .

الصيد الاستثماري

يقصد بالصيد التجاري الصناعي النشاط الذي تمارسه سفن الصيد الأجنبية والمحلية بموجب الاتفاقيات الموقعة بين الوزارة والشركات اليمنية والأجنبية وبعضها مع المستثمرين المحليين وبعض الدول في إطار بروتوكولات التعاون الثنائي ،وشهدت الفترة الماضية وحتى الآن خطوات عديدة لتنظيم نشاط الصيد التجاري الصناعي مقارنة بالفترة السابقة أتاحت مجالا أوسع للاستثمار من قبل الشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية حيث ساهم الصيد التجاري بنسب متفاوتة من الإنتاج الكلي للجمهورية اليمنية لكنه ما يزال عند نسبة 2% فقط الأمر الذي يثير جدلا في الأوساط الاقتصادية اليمنية وداخل النظام السياسي ومجلس النواب تحديدا حول جدوى هذا الصيد خصوصا بعد أن أثار الصيادون العديد من القضايا الضارة من تصرفات السفن الأجنبية.

ومما يزيد الأمر إثارة ما توضحه البيانات والإحصائيات الرسمية وخطط التنمية الخمسية والتي وضعت نصب عينيها عام 2005م أن يكون حجم العوائد المالية عن استغلال الثروة السمكية بحلول العام 2010م 500 مليون دولار فيما جاءت النتيجة الرقمية نهاية العام 2011م مخيبة للآمال حيث لم تزد قيمة الإنتاج عن 366 مليون دولار فقط رغم الإمكانيات الهائلة التي يزخر البحر اليمني بها على الدوام والخطط والبرامج المنفذة إضافة إلى القروض الموجهة لهذا القطاع.

الفرص

يسمح الموقع الاستراتيجي المتميز لليمن بحصد ثروة بحرين غنيين بالثروة السمكية هما البحر العربي الممتد على الساحل الجنوبي والبحر الأحمر الذي يقع في الغرب وكل منهما لديه الكثير من المزايا، و يعتبر البحر العربي واحدا من 6 أنظمة ايكولوجية في العالم والتي سجلت تزايدا في أنواع الفصائل المهاجرة إليها خلال العقود الماضية حسب التقارير الدولية بعكس البقية والتي لوحظ انخفاض واضح فيها،كما أن اليمن من الدول الأولى عالميا في إنتاج وتصدير الحبار (cuttlefish) وتحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية في إنتاج الشروخ الصخري حسب إحصائية منظمة الأغذية والزراعة "الفاو".

الإنتاج

تبين إحصاءات الإنتاج السمكي في اليمن أن الكميات المصطادة من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى عبر (الصيد التقليدي والصناعي) بلغت في2011م 157 ألفا و261 طنا بقيمة 78 مليارا و631 مليون ريال ورغم انخفاض الكمية المصطادة مقارنة بالعام 2010م والبالغة 163 ألفا و861 طنا فإن القيمة زادت بنسبة تفوق 100% عن العام السابق والبالغة 37 مليارا و130 مليون ريال ويعد عام 2011م عاما مربحا للمنتجات البحرية اليمنية بقوة والأزهى منذ زمن بعيد .

وتمكن الصيد التقليد من اصطياد 155 ألفا و201 طن بقيمة 77 مليارا و601 مليون ريال فيما بلغت كميات إنتاج الصيد الصناعي ويشمل المؤسسات والشركات في خليج عدن والبحر العربي والمؤسسات والشركات في البحر الأحمر 2060طنا بقيمة 1030 مليون ريال كلها من مؤسسات وشركات خليج عدن والبحر العربي فيما لم يسجل صيد أي طن من مؤسسات وشركات البحر الأحمر وهو ما يثير تساؤلات استغراب عن دعاوى الصيادين التقليديين بالحديدة عن مشاهدتهم لسفن صيد تجاري تجوب المياه الإقليمية اليمنية.

الصادرات

تعتمد اليمن على الصادرات السمكية في دعم الميزان التجاري مع الدول المجاورة ويمثل التصدير وسيلة هامة للصيادين اليمنيين في الحصول على دخل جيد من هذه المهنة وتشير بيانات التبادل التجاري الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء أن صادرات اليمن السمكية بلغت العام الماضي نحو 83 ألف طن بقيمة 192.367 مليون دولار وهو اكبر رقم للصادرات اليمنية على ما يبدو ،وتوضح البيانات أن صادرات الأسماك تصل إلى أكثر من 10 دول، وتأتي السعودية وفيتنام ومصر في مقدم الدول المستوردة للأسماك اليمنية.

أخي القارئ..
أختي القارئة:

ممارسة الرضاعة الخاطئة «بالرضّاعة» سبب رئيسي لسوء التغذية ووفيات الأطفال..
طفلك مسؤوليتك.. لا تتركه عرضة للعلل والأمراض.

المركز الوطني للتثقيف والإعلام الصحي والسكاني بوزارة الصحة العامة والسكان